

قرار جمهورى بإقالة رئيس جامعة بورسعيد «الإخوانى» ..وحملة لتطهير الجامعات من قيادات الإرهابية

الجامعة من القيادات الإخوانية، على غرار إقالة قيادات الحزب الوطنى المنحل، عقب ثورة ٢٥ يناير.

وأشار إلى أنه لديهم قائمة لـ٤ رؤساء جامعات: المنيا، وبني سويف، والإسكندرية، وبورسعيد، و٣٠ قيادة جامعية بين نواب رؤساء جامعات، وعمداء للكليات ينتمون تنظيمياً للجماعة الإرهابية.

وأكد أن إقالة رئيس جامعة بورسعيد جاءت نتيجة لانتمائه لجماعة الإخوان الإرهابية، وصدر حكم قضائى ببطان الجمع الانتخابى لاختياره رئيساً للجامعة، وتدهور الوضع التعليمى للجامعة فى عهده.

وقال إن الحكومة تأخرت فى اتخاذ قرار إقالته، والذى جاء عقب اعتصام استمر ٨ أيام متواصلة من أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، نتيجة سكوتهم عن إرهاب طلاب الإخوان داخل الجامعة، وتم رصد كتابات مسيئة ومناهضة للجيش والشرطة داخل المكاتب الإدارية للعمداء وأعضاء هيئة التدريس، ولم يتخذ قراراً حاسماً بشأن التعامل مع الوقائع الإرهابية داخل الجامعة.



عدلى منصور

وحول هذا القرار قال الدكتور جمال زهران - أستاذ العلوم السياسية بجامعة بورسعيد- إنه يواصل حملته لإقالة جميع القيادات الجامعية المنتمية لجماعة الإخوان الإرهابية.

وأضاف فى تصريح لـ«الدستور»، أن الحملة التى قادها تهدف إلى تطهير

كتبت - سلمى هشام:

أصدر الرئيس عدلى منصور قراراً بإلغاء تعيين الدكتور عماد يحيى عبد الجليل خضرن رئيساً لجامعة بورسعيد، كما أصدر الرئيس قراراً جمهورياً بإنشاء صندوق لتحسين أحوال العاملين المدنيين بالجامعات الحكومية.

وأصدر الرئيس عدلى منصور قراراً جمهورياً بتعديل المادة ١٩٥ مكرر الخاصة بقانون تنظيم الجامعات، وكان رئيس الوزراء، قد قرر أمس إلغاء قرار تعيين الدكتور «عماد عبد الجليل، رئيساً لجامعة بورسعيد، بعد تأكده من أنه عضو مهم فى جماعة الإخوان الإرهابية، وأرسل كل الإثباتات إلى رئيس الجمهورية «عدلى منصور، للتأكد على أفعال رئيس جامعة بورسعيد ليصدر قراره أمس.

يأتى ذلك، عقب قيام أساتذة جامعيين بجامعة بورسعيد، بتحرير محضر رسمي، يوم الأربعاء الماضى، بقسم شرطة بور فؤاد أول، ضد الدكتور عماد يحيى عبد الجليل رئيس الجامعة، اتهموه خلاله بالانتماء لتنظيم الإخوان الإرهابى، ونظموا وقفة تطالب بإقالته.

الرئيس عدلى منصور:

- 1 **السياسى لا يحكم.. ولم يطلب منى إصدار قرار معين أو الامتناع عن قرار معين**
- 2 **المشير آخر من يتكلم فى اجتماعات مجلس الوزراء والدفاع الوطنى لأنه يستمع أكثر مما يتكلم**
- 3 **لا تفاوض مع جماعة مارست العنف ضد أبناء مصر وحرضت عليه**
- 4 **الأمن يواجه إرهابا يروع الشعب ويلقى الأبرياء من فوق المباني لترويع الشرطة**
- 5 **اتخذنا قرارات فى مجلس الدفاع الوطنى ضد الإرهاب لا يمكن الكشف عنها**
- 6 **عدم تحصين اللجنة العليا للانتخابات يؤجل إعلان رئيس لمصر ٦ أشهر ونصف الشهر**

والنقد الرئيس منصور تدخل فى الشأن المصرى وقال إن الأمر من المبدأ استضافة قناة الجزيرة لأعضاء الحكومة المصرية، وقال إن قطر لم تستجب لتعليمات قادة دول الخليج بأن ممارساتها تضر بالأمن القومى العربى وشمال أفريقيا، موضحاً أن أي دولة عربية لا تستطيع سحب سفيرها من دولة عربية أخرى إلا بعد التأجيل من أنها تعمل على إضرارها.

وقال منصور إنه فى البداية بتحصين اللجنة العليا فى القانون الجديد، إلا أن الصلابة الوطنية حتمت التحصين، لإنجاز خارطة الطريق، ولواجهة التطويق التى يمر بها البلاد، وقال منصور إنه ترك مساحة شرط الأمل العالمى للجنة الانتخابات وأنه كان مع شرط المؤهل المالى.

أله كفاية دستورى لا يتصور تحصين عمل إدارى من الرقابة القضائية ولكنه كمواعين لا يستطيع أن يعرض مصر لثمة ستة أشهر ونصف الشهر مرة أخرى فى هذه الظروف بالغة الصعوبة، كما لا يستطيع أن يكلف الخزائنة العامة المهمة بمئات الملايين من الجنيهات جراء إعادة الانتخابات الرئاسية حال قبول الطعن عليها، مؤكداً أن التكلفة المالية للانتخابات الرئاسية ستبلغ ١٥٠ مليون جنيه مستقلاً، هل لتغيير الانتخابات فى بلد يمر بهذه الظروف الاقتصادية الصعبة؟

وأوضح أن هناك ١٤ قراراً إدارياً للجنة الانتخابات يمكن الطعن عليها وإن البت فى هذه الطعون يستغرق ١٢٨ يوماً إضافة إلى ٦٠ يوماً فترة الانتخابات.



البلاد خلال الفترة المقبلة، وقال إن الاجتماع ثم والتقرير الموقف الأمنى.

وقال إن مجلس الدفاع الوطنى اتخذ القرارات وحجرات لمواجهة الإرهاب لا يمكن الكشف عنها.

وحول من يحكم مصر الآن وصف منصور أن ما يشاع، من أن لشهير عبد الفتاح السيسي هو من يحكم البلاد الغربى، وقال إن الرجل لا يعمل إلا فى مجاله بالقوات المسلحة، وأضاف أن الكثير هو آخر من يتكلم فى اجتماعات مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطنى، وهو ذلك لأنه يحب الاستماع إلى وجهات النظر الأخرى، ويستمع أكثر مما يتكلم، مؤكداً أن مصر حكومة بالأساس.

وحول تحصين قرارات اللجنة العليا للانتخابات ضد الطعون أوضح الرئيس

أكد الرئيس عدلى منصور أنه لن يكون طرفاً فى أي مفاوضات مع جماعة الإخوان الإرهابية، حيث سمى التوصل، وقال إنه لا يمكن التفاوض مع جماعة مارست العنف ضد أبناء الشعب المصرى وحرضت عليه.

وعلى نائب المستشار منصور جماعة الإخوان الإرهابية بنيد العنف والإيمان بفكرة الوطن مؤكداً أن مصالحهم مع الشعب المصرى مرفوضة.

وقال إن جهاز الأمنى يواجه إرهاباً يقوم بترويع الشعب وإلقاء الأبرياء من فوق أسطح المنازل مؤكداً أن مواجهة الإرهاب لا تبنى حول الأمن السياسى.

ووصف منصور حادث كمين مسطردة بالهبة، وقال إن هذا الحادث دعا مجلس الدفاع الوطنى لاجتماع طارئ لمتابعة تأمين

رئيس الجمهورية يقر قانون الانتخابات الرئاسية ويحصن « العليا للرئاسة » لأول مرة: الكشف الطبى على مرشحي الرئاسة أمام لجنة طبية تحدد لها لجنة الانتخابات

وأضاف المستشار على موسى أن « القانون يحظر الكفاءة بأية وسيلة على جهات أو الهيئات الحكومية والخاصة لأغراض الدعاية الانتخابية » ولما ألزم القانون الهيئة التى تقوم بالترشح بفتح حساب فيه إيداع ما يتلقاه من تبرعات نقدية وما يخصه من أمواله الشخصية بإخطار لجنة الانتخابات الرئاسية أولاً بأول.

وقام يقول إن « القانون نظم صلاحيات تعيينات الوافدين بالداخل والخارجين بالخارج بصورة تلتزم على جميع السلطات والهيئات التى كانت تثار فى هذا المجال ».

وأشار المستشار على موسى إلى أن قسم التشريع اقترح إضافة حكم للنس المادة ١٢ لتعفى بأن يقدم طلب الترشح إلى لجنة الانتخابات الرئاسية وذلك على النموذج الذى تقدمه اللجنة مقابل سداد مبلغ مقداره ١٠ آلاف جنيه، وذلك ضماناً لجدية الترشح ولتغطية النفقات لبعض النماذج (لا أن الرئاسة لم يزل العنصر من هذا الاقتراح حتى لا يكون فيها أمام طالب الترشح طاعة أن القانون قد استحدثت سداد مبلغ ٢٠ ألف جنيه بصفة دائمة).

بإزيد الترشح ما لا يقل عن ٢٥ ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب فى ١٢ محافظة على الأقل، وبعد أنى ١٠٠٠ مؤيد من كل محافظة منها، دون ما ورد بالمستور من التزكية للترشح من قبل ٢٠ عضواً على الأقل من أعضاء مجلس النواب وذلك نظراً لعدم وجود المجلس القياسى فى هذه المرحلة.

وأشار صالح إلى أن المستندات التى يجب إضافتها إلى طلب الترشح هي صورة المؤهل الحاصل عليه والتقرير الطبى المرفق على الترشح والمصادر من الجهة التى تصدرها لجنة الانتخابات الرئاسية وإقرار بأنه لم يسبق الحكم عليه فى جنابة أو أى جريمة مغلقة بالشرف أو الأمانة وأن كان قد ورد إليه استنارة.

وقال إن من بين المستندات التى يجب توطينها مع طلب الترشح إعمال يقيد بسداد مبلغ ٢٠ ألف جنيه كغرامة لجنة الانتخابات الرئاسية بصفة تأمين يرد إليه بعد إعلان نتيجة الانتخابات مخصصاً منه مصروف النشر وإزالة البصمات الانتخابية.



على موسى

بالشرف أو الأمانة وإن كان قد ورد إليه استنارة، ألا يكون مصاباً بمرض معدى أو ذهنى يؤثر فى أداء مهام رئيس الجمهورية.

وأشار إلى أن الرئاسة وثقت اقتداء قبول الترشح بأن

المستند أو أعلى عليها قانوناً، ألا يقل سنه يوم فتح باب الترشح عن ٤٠ سنة ميلادية.

وأضاف أن هناك نقطة كانت محل خلاف وهي مدى جواز العلم فى القرارات لجنة الانتخابات الرئاسية وذلك وفق النص الدستورى الصادر فى دستور ١٩٩٦ والإعلان الدستورى الصادر فى ٣٠ مارس ٢٠١١ من أن قرارات اللجنة النهائية وغير قابلة للتعديل عليها بأى طريق.

وفيما يتعلق بالكشف الطبى على مرشحي الرئاسة قال موسى إن الكشف الطبى سوف يكون بواسطة لجنة طبية تحددتها لجنة الانتخابات وهي لجنة موحدة لكل المرشحين. وأكد المستشار الدستورى الرئيس الجمهورية أنه تم رفع سقف الحد الأقصى للدعاية الانتخابية للترشح للرئاسة إلى ٢٠ مليون جنيه مرحلة أولى و ٥ ملايين لإعادة.

وأضاف أن ثلاثة شروط أخرى جاءت للبية للتمشحات التى تلتحقها الرئاسة وهي أن يكون حاصلاً على مؤهل عالٍ ألا يكون قد حكم عليه فى جنابة أو جريمة مغلقة

المستند على نصين رئيس الجمهورية القرار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ بالقرار القانون لتنظيم الانتخابات الرئاسية.

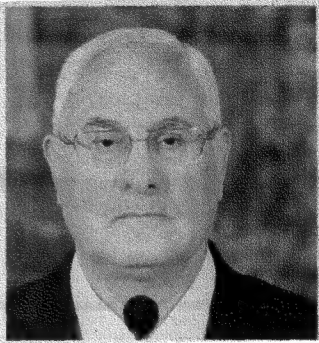
وقال المستشار على موسى مستشار رئيس الجمهورية للشئون القانونية والدستورية، فى مؤتمر صحفي، إن هذه الخطوة تهدف التطوير للمرحلة الثانية من خريطة الطريق وهي إعلان لجنة الانتخابات الرئاسية البدء فى إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية بفتح باب الترشح والتسير فى هذه الإجراءات حتى إتمامها بإعلان الترشح القائل فى هذه الانتخابات لتسير بعد ذلك فى الاستحقاق الأخير فى الدعوة لانتخاب مجلس النواب الجديد.

وأشار المستشار صالح إلى أن شروط الترشح لرئاسة الجمهورية الواردة بالفصل الأول ٥ شروط...وهي أن يكون مصرياً من أبوين مصريين... ألا يكون قد حمل أو أى من والديه أو زوجته جنابات دولة أخرى، أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية... أن يكون قد أدى الخدمة

الرئيس منصور يبحث تعزيز التعاون مع منظمة التعاون الإسلامي



اياد أمين



عدلى منصور

تعزيز ودعم أواصر الأخوة والتضامن بين الدول الأعضاء، ومناصرة قضاياها العادلة، وضمن مشاركتها في عمليات اتخاذ القرار على المستوى الدولي، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتأمين المصالح المشتركة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، بما يفضى إلى إنشاء سوق إسلامية مشتركة، وبذل الجهود لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة، والرفاهية الاقتصادية في الدول الأعضاء.

على صعيد التعاون الإسلامي، أكد الرئيس منصور أن مصر ستسعى جاهدة، بصفتها الرئيس الحالي لقمة المنظمة؛ للإسهام في معالجة القضايا الجوهرية التي يواجهها العالم الإسلامي، ولا سيما قضايا السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، حيث تم أثناء اللقاء تناول عدد من القضايا المحورية في المنطقة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والأزمة السورية، بالإضافة إلى حماية صورة الإسلام الحقيقية والدفاع عنها، وتشجيع الحوار بين الحضارات والأديان، والدفاع عن حقوق المسلمين في الدول ذات الأقليات الإسلامية، فضلا عن قضايا التنمية، وإعلاء قيم حقوق الإنسان وكرامته، ومشاركة الشباب، وتمكين المرأة في العالم الإسلامي.

كتبت - شيماء فرج

التقى الرئيس عدلى منصور، أمس، بمقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة، اياد أمين مدنى. أمين عام منظمة التعاون الإسلامي، وذلك في أول زيارة له إلى مصر عقب توليه منصب أمين عام المنظمة في الأول من يناير الماضى، وذلك بحضور نبيل فهمى، وزير الخارجية، والسفير الحبيب كعباشى، مدير الشؤون العربية بمنظمة التعاون الإسلامي.

وهنا أمين عام المنظمة الرئيس على المضى بخطى ثابتة على صعيد تنفيذ استحقاقات خارطة المستقبل، معرباً عن ثقته في إنجاز جميع استحقاقاتها بنجاح، وآملاً أن يسهم هذا النجاح في عودة الريادة المصرية للمنطقة. ورحب الرئيس بمواقف المنظمة وبياناتها الخاصة باعتماد الدستور المصرى الجديد وتنفيذ خارطة المستقبل، واستنكارها للعمليات الإرهابية الأخيرة، مشيداً بمواقف الدول العربية والإسلامية الصديقة الداعمة لمصر في المرحلة الراهنة.

وصرح السفير إيهاب بدوي، المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية، بأن الرئيس منصور هنا «مدنى» على توليه منصبه الجديد في يناير الماضى، معرباً عن دعم مصر الرئيس الحالي لقمة منظمة التعاون الإسلامي ٢٠١٦-٢٠١٣ له في الاضطلاع بمهام المنظمة ومعاونته في تحقيق أهدافها، ولا سيما